الأنباء
الخميس 20 فبراير 2014

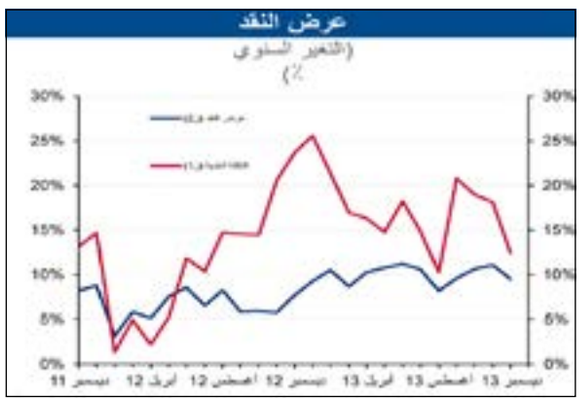

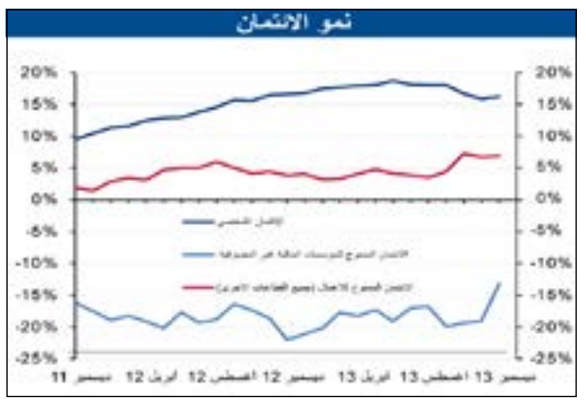

«الوطني»: تحسن الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال يدفع الائتمان للنمو بـ 8٪

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان النمو الائتماني تسارع الى 8,1٪ على أساس سنوي لكامل العام 2013، وذلك على الرغم من تحقيق زيادة متواضعة نسبيا خلال شهر ديسمبر.

وقد أنهى الائتمان العام بأداء قوي ما يعكس التعافي التدريجي في عمليات الإقراض، كما يعكس هذا النمو في جزء منه الأداء الضعيف نسبيا خلال شهر ديسمبر من العام 2012.

وأشار الى ارتفاع الائتمان بمقدار 73 مليون دينار خلال ديسمبر، عقب ارتفاع معتدل أيضا في شهر نوفمبر.

وقد كانت القروض الممنوحة إلى المؤسسات غير المالية وراء الحد من نمو الائتمان مرة أخرى خلال ديسمبر، لكنه رغم أن هذا القطاع قد شهد تباطؤا في وتيرة النمو منذ منتصف العام 2013. ونتوقع بأن يستمر على هذا التباطؤ خلال العام 2014.

أما المؤسسات المالية غير المصرفية فقد شهدت زيادة صغيرة وغير متوقعة في الائتمان بعد أشهر من الانخفاضات المستمرة. حيث ارتفع الائتمان في هذا القطاع بواقع 11 مليون دينار، ولكن من المرجح أن يستمر مسار تخفيض المديونية هذا العام إلا أنه قد يكون بوتيرة أبطأ، وذلك على الرغم من البيانات الجيدة التي تم تسجيلها خلال الشهر.

وقال ان الائتمان في بقية القطاعات شهد انخفاضا بواقع 66 مليون دينار خلال ديسمبر، على أساس شهري، إلا أنه حقق نموا لكامل العام على أساس سنوي نتيجة أدائه الضعيف خلال شهر ديسمبر من العام 2012. وارتفع النمو السنوي ليصل الى 6,9٪ (7,9٪ مع استثناء الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية). وكان قطاع العقار المصدر الوحيد لنمو الائتمان خلال شهر ديسمبر بزيادة بلغت 99 مليون دينار. بينما شهد الائتمان هبوطا في كل من قطاع الصناعة وقطاع التجارة وقطاع الخدمات الأخرى. كما انخفض أيضا الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية بواقع 24 مليون دينار.

كما شهد نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) تباطؤا الى 9,5٪ على أساس سنوي، وذلك على الرغم من الزيادة الجيدة في ودائع القطاع الخاص التي بلغت قيمتها 233 مليون دينار، والتي جاءت نتيجة الزيادات القوية في الودائع بالعملات الأجنبية، بالإضافة إلى الزيادات المعتدلة في الودائع بالدينار. كما تباطأ معدل نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) إلى 12,4٪.

وبين ان أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار بقيت ثابتة عند مستوياتها المتدنية خلال شهر ديسمبر، إلا انها تعتبر منخفضة مقارنة بمستوياتها في نهاية العام 2012.

وقد شهدت الأسعار المتوسطة للفائدة على الودائع لأجل 12 شهرا الانخفاض الأكبر بواقع 157 نقطة أساس لتصل الى 1,12٪.

كما شهدت الأسعار المتوسطة للفائدة على الودائع لأجل 6 أشهر انخفاضا عن عام مضى بواقع 105 نقاط أساس، لتقف عند 0,94٪.

بينما شهدت أسعار ودائع الأجل القصير انخفاضات أقل لكل من فترة الشهر الواحد والأسبوع الواحد بواقع 15 نقطة أساس و17 نقطة أساس على التوالي.

أما أسعار فائدة الودائع ما بين البنوك فقد شهدت ارتفاعا خلال العام 2013، بعد أن سجلت انخفاضات قياسية خلال الربع الثاني من العام 2013.

فقد ارتفع سعر الفائدة بين البنوك (الكايبور) لفترة الشهر الواحد والأسبوع الواحد بواقع ما يقارب 9 نقاط أساس خلال العام، ليصل إلى 0,46٪ و0,57٪ على التوالي، بينما سجل سعر الفائدة لليوم الواحد زيادة بواقع 4 نقاط أساس.

البيانات النقدية ـ ديسمبر 2013

	المستوى	التغيير عن الشهر الأسبق		التغيير عن الأشهر الثلاثة السابقة		التغيير عن الأشهر الـ 12 السابقة	
	مليون دينار	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪
موجودات البنوك المحلية	51,486	475	0,9	1,668	3,3	4,341	9,2
المطالب على الحكومة	1,502	0	0,0	29	2,0	ـ182	ـ10,8
التسهيلات الائتمانية للمقيمين	28,961	73	0,3	537	1,9	2,164	8,1
الموجودات الأجنبية	10,178	528	5,5	447	4,6	690	7,3
عرض النقد (ن2)	32,732	402	1,2	1,099	3,5	2,844	9,5
ودائع القطاع الخاص	31,251	364	1,2	1,081	3,6	2,703	9,5
ودائع تحت الطلب	7,369	233	3,3	468	6,8	836	12,8
ودائع الادخار	4,655	ـ147	ـ3,1	ـ50	ـ1,1	331	7,7
ودائع لأجل وشهادات الإيداع	16,105	24	0,1	322	2,0	ـ511	ـ3,1
ودائع بالعملات الأجنبية	3,122	254	8,9	341	12,3	850	37,4

وقد حققت القروض الشخصية (التسهيلات الشخصية باستثناء الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية) أكبر زيادة منذ 3 أشهر بلغت قيمتها 128 مليون دينار.

وتسارع النمو بشكل طفيف الى 16,2٪ على أساس سنوي، أدائه لكامل العام كان قويا.

أما القروض الشخصية فسجلت زيادة أكبر من تلك التي حققتها خلال الأشهر الماضية، ورغم ذلك فإننا مازلنا نتوقع تباطؤ وتيرة نمو القروض الشخصية على المدى المتوسط.

7٪ عائدا على رأس المال وتوزيع 5٪ منحة

المنيع: 16٪ زيادة الأرباح الصافية لـ «السيولة البحريني»

عماد المنيع

قال رئيس مجلس إدارة مركز إدارة السيولة المالية «بنك استثماري مقره البحرين» عماد يوسف المنيع إن البنك حقق أرباحا صافية للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2013 بلغت 3,579 ملايين دولار مقارنة بصافي الأرباح لعام 2012 والتي بلغت 3,069 ملايين دولار بنسبة زيادة 16,62٪، وقد بلغت الأرباح الصافية للربع الرابع من هذا العام 784 ألف دولار مقارنة بـ 454 ألف دولار لنفس الفترة من العام الماضي.

وبلغت الأرباح التشغيلية لهذا العام 10,569 ملايين دولار أميركي مقارنة بـ 8,060 ملايين دولار العام الماضي وبنسبة زيادة 31٪، والعائد السنوي على رأس المال 7,02٪ في حين ظل معدل العائد على الودائع بين البنوك تحت سقف الـ 0,5٪.

وأضاف المنيع انه بناء على هذه النتائج الإيجابية قرر مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 13 فبراير 2014 رفع توصية إلى الجمعية العمومية للبنك بتوزيع أرباح على هيئة اسهم منحة للمساهمين بواقع سهم واحد لكل 20 سهما وبما نسبته 5٪ من رأس المال المدفوع.

وقال المنيع: النتائج أظهرت قدرة البنك على تحقيق نتائج قوية رغم الظروف الراهنة، نجاح البنك في تحقيق نمو ثابت في أرباحه بعيدا عن تقلبات السوق وبالرغم من الظروف التي تشهدها الأسواق دوليا ومحليا، دليل واضح على صلابة الوضع المالي الذي يتمتع به مركز إدارة السيولة المالية، خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار الطريقة المتحفظة في احتساب المخصصات والتي تنص عليها المتطلبات الرقابية.

وأضاف أن الأسباب الرئيسية وراء تحقيق هذه النتائج ترجع إلى النهج المتزن والمتنوع في الاستثمار وانتهاز الفرص ذات العوائد المجزية والتي يتم ضمها في محفظة الاستثمار المتميزة في الصكوك والأسهم، إضافة إلى العوائد من الخدمات الاستشارية التي يقدمها البنك، وشهدت محفظة البنك الاستثمارية نموا بنسبة 25٪ والذي انعكس على الميزانية العمومية للبنك من خلال تحقيق معدلات سيولة عالية واستثمارات متميزة. وشهدت حقوق الملكية ارتفاعا بنسبة 7,12٪ حيث بلغت 63 مليون دولار في حين سجلت مبلغ ومقداره 58,77 مليون دولار للفترة نفسها من العام 2012. وتشهد الأسواق حاليا حالة من الاستقرار بعد التقلبات التي واجهتها خلال الفترة الأخيرة وذلك بسبب التوقعات في التغييرات للسياسة النقدية. وبالرغم من ذلك، يمكن القول إن التحديات في ايجاد فرص استثمارية مشجعة خلال هذه السنة لاتزال مستمرة كما انه من الممكن تحقيق معدلات نمو إيجابية اذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار مستوى التقلبات.

وشدد المنيع على انه استنادا إلى نتائج البنك والأداء الحالي المتميز والدعم المتواصل من المساهمين الأفاضل والخبرة الطويلة للفريق الإداري، فإننا على يقين تام بأننا سنكون على أتم الاستعداد لتحديات الفترة المقبلة من هذا العام، موجها الشكر إلى المساهمين المتمثلين في بنك البحرين الإسلامي وبنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وشركة بيت التمويل الكويتي الاستثمارية وإلى الشركاء الإستراتيجيين على دعمهم المتواصل والى فريق العمل المخلص وعلى رأسهم الرئيس التنفيذي أحمد عباس على جهدهم وتفانيهم.

عبدالله التركيت رئيساً لـ «الصفاة للاستثمار» باتفاق الملاك وفهد المخيزيم نائباً

عبدالله التركيت

فهد المخيزيم

تابعت شركة الصفاة للاستثمار بعد الانتهاء من سلسلة التأزيم بانتهاء الجمعية العمومية يوم الأحد الماضي مسيرتها حيث قامت شركة الصفاة للاستثمار بانتخاب عبدالله حمد التركيت رئيسا لمجلس الإدارة من جديد وانتخاب فهد عبدالرحمن المخيزيم نائبا لرئيس مجلس الإدارة، لتسعى الإدارة الجديدة وبناء على التفويض الذي حصلت عليه من أغلبية الملاك للتسوية أو التخارج أو التصفية أو البيع لبعض من الأمور المهمة والمصيرية في المرحلة المقبلة للشركة وتصحيح المسار واعتماد بياناتها المالية، ما يحفظ حقوق المساهمين بالمقام الأول والأخير.

إعـــلان

دعـوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع)

يسرّ مجلس إدارة بنك الكويت الوطني دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر عقده في تمام الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠١٤/٣/٩، بمقر المركز الرئيسي للبنك، والكائن في شارع عبدالله الأحمد – بجوار سوق الكويت للأوراق المالية – مدينة الكويت، وذلك للنظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال الآتي:

جدول الأعمال

(١) سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ والمصادقة عليه.
(٢) سماع تقرير مراقبي حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ والمصادقة عليه.
(٣) سماع بيان مجلس الإدارة عن الجزاءات الموقعة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١.
(٤) المصادقة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١.
(٥) الموافقة على وقف الاقتطاع لحساب الاحتياطي الإجباري عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ لبلوغه ما يزيد على نصف رأس مال البنك بدون علاوة الإصدار، وذلك بعد تدعيم الاحتياطي الإجباري بمبلغ وقدره ١٠,٨٨٣,٧٤٤/٠٥٠ دينار كويتي من أرباح السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١.
(٦) الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١، وذلك على الوجه التالي:
أ – أرباح نقدية: بنسبة ٣٠٪ من القيمة الإسمية للسهم الواحد (أي بواقع ثلاثين فلساً لكل سهم)، وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية.
ب – أسهم منحة مجانية: بإصدار ٢٢٨,٥٥٨,٦٢٥ سهماً جديداً وبنسبة ٥٪ من رأس المال المصدر والمدفوع، توزع بواقع خمسة أسهم عن كل مائة سهم، وذلك على النحو الذي يصدر به قرار الجمعية العامة غير العادية.
(٧) الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في شراء ما لا يجاوز ١٠٪ (عشرة في المائة) من أسهم البنك وفي بيعها كلها أو بعضها، وفقاً للضوابط والشروط التي ينص عليها القانون وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية في هذا الخصوص، وعلى أن يستمر هذا التفويض سارياً لمدة ثمانية عشر شهراً اعتباراً من تاريخ صدوره.
(٨) تجديد الموافقة على إصدار سندات بما لا يجاوز الحدّ الأقصى المصرح به قانوناً، سواء بالدينار الكويتي أو بأي من العملات الأجنبية، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ أو تواريخ تنفيذ ذلك، وفي تقرير مدة تلك السندات وعملتها وقيمتها الإسمية وسعر الفائدة وموعد وفائها ومكان طرحها داخل أو خارج دولة الكويت وسائر شروطها وأحكامها، وذلك بعد موافقة الجهات الرقابية المختصة.
(٩) الموافقة على نظام «خيار شراء الأسهم للموظفين الرئيسيين في البنك»، وذلك بعد تعديله بما يتفق مع تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (٢/ ر ب، ر ب أ /٢٨٤/ ٢٠١٢) بشأن «قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية»، والنافذة المفعول اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١، وتفويض مجلس الإدارة في اتخاذ ما يلزم للعمل بأحكام هذا النظام وبرنامجه أثناء مدة سريانه، وتحديد المستويات الوظيفية التي يُطبق عليها ومقدار ما يُخصص لكل مستوى منها وبما لا يُجاوز الحد الأقصى المصرّح به خلال تلك المدة، وفي تحديد كيفية توفير هذه الأسهم وأسلوب تمويلها، وفي إدخال التعديلات التي تقتضيها الحاجة أو يتطلبها القانون أو تعليمات الجهات الرقابية.
(١٠) الموافقة على الترخيص للبنك بالتعامل مع الشركات التابعة والزميلة والأطراف الأخرى ذات الصلة.
(١١) إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١، والمصادقة على تنازلهم عن مكافآتهم عن أعمالهم خلال تلك السنة.
(١٢) الموافقة على الترخيص للبنك بأن يمنح قروضاً وسلفاً وأن يقدم كفالات وتسهيلات مصرفية أخرى لعملائه من أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية ٢٠١٤، وذلك وفقاً للنظم والشروط التي يطبقها البنك بالنسبة للغير.
(١٣) تعيين أو إعادة تعيين مراقبيّ حسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٤، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهما.

هذا وفي حال عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة هذا الاجتماع، سوف يُعقد اجتماع ثان للجمعية العامة العادية، في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك في تمام الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الإثنين الموافق ٢٠١٤/٣/١٧، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي يكون صحيحاً أيّاً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

ويرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة وتحديث بياناتهم لديها.

رئيس مجلس الإدارة

بنك الكويت الوطني ش.م.ك
National Bank of Kuwait S.A.K.P
سجل تجاري رقم ٨٤٩٠

الوطني NBK
بنك تعرفه وتثق به

«بوبيان» يحصد شهادة الالتزام بمعايير أمن البطاقات

الفوزان متسلم الشهادة من بهاتناجار

الفوزان: الشهادة تأكيد على حرصنا على سلامة وأمن وسرية معلومات عملائنا

حقق بنك بوبيان إنجازا جديدا في بداية عام 2014 بحصوله على شهادة الالتزام بمعايير أمن بيانات بطاقات الدفع (PCI DSS)، والتي تشكل اعتمادا عالميا لبنك بوبيان في مجال أمن وحماية بيانات بطاقات الدفع والائتمان لعملائه.

وقال مدير عام مجموعة العمليات المصرفية فهد أحمد الفوزان تعليقا على حصول البنك على الشهادة العالمية «يضاف هذا النجاح إلى سلسلة النجاحات المتواصلة لبنك بوبيان التي تختص بأمن وسرية بيانات عملاء البنك وهو ما يؤكد حرصنا على الحفاظ على سرية بيانات العملاء وحمايتها من ناحية ويؤكد السعي الدائم لمواكبة أحدث المعايير العالمية في مجال تكنولوجيا أمن وسرية المعلومات من ناحية أخرى».

زمن قياسي

وأكد الفوزان ان بنك بوبيان قد نجح في الحصول على شهادة أمن بيانات بطاقات الدفع (PCI DSS) في زمن قياسي نتيجة لعمل متقان وجهد متواصل من إدارات البنك المختلفة بالتنسيق مع فريق عمل المشروع على مدى عام كامل، كما انه يؤكد اهتمام موظفي بنك بوبيان بواحدة من قيم البنك الأساسية وهي العمل الجماعي.

وأضاف ان بنوكا أخرى تستغرق كمتوسط من 3 إلى 4 سنوات للحصول على هذا الاعتراف العالمي فيما لم تنجح بنوك أخرى في الحصول على الشهادة بسبب معاييرها وشروطها القاسية.

من جانبه، قال نيتين بهاتناجار (رئيس ـ تطوير الأعمال في منطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا بشركة سيسا SISA «إن معايير أمن بيانات بطاقات الدفع هو أحد أهم المعايير الأمنية الفنية الصارمة على مستوى العالم حيث عمل فريق شركة «SISA» بشكل وثيق مع إدارة المشاريع في البنك لضمان تطبيق حلول عملية واقتصادية للحصول على معيار أمن بيانات بطاقات الدفع رقم 2,0».

وأضاف ان ذلك ما كان ليتحقق لولا الخبرة التي تتمتع بها شركة «SISA» ومعرفتها الفنية ومجموعة المقيمين الأمنيين المؤهلين المتمرسين لديها.

وتعد شهادة (PCI DSS) من الشهادات المعترف بها عالميا في مجال أمن بيانات بطاقات العملاء، كما تعد معيارا لأمن وسرية البيانات في المؤسسات التي تتعامل ببيانات بطاقات الدفع بأنواعها. كما تعد شركة (SISA) واحدة من الشركات الرائدة في منح المؤسسات مثل هذه الشهادات بعد التدقيق على جميع العمليات والنظم والتأكد من مطابقتها للمعايير العالمية في هذا المجال، هذا وتعمل الشركة باعتماد (PCI Security Standards Council) وهي مؤسسة دولية أسسها كل من أمريكان إكسبرس، وديسكفر فاينانشيال سيرفيسز، وجيه سي بي إنترناشيونال، وماستركارد ووردلدوايد، وفيزا انترناشيونال.